Ref: PRS 2021/06/1040 19.06.2021

اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح[1]

"في مجتمع محافظ، يتعامل مع مسائل العنف الجنسي والاغتصاب بأنها عار اجتماعي، شكلت مزاعم العنف الجنسي في الأيام الأولى من الثورة الليبية صدمة كبيرة وموجة غضب في أوساط المجتمع الليبي والدولي، وكما وصفها الدكتور شريف بسيوني، رئيس اللجنة الدولية للتحقيق في ليبيا، ' هستيريا ضخمة"

يحي العالم في التاسع عشر من يونيو[2]، اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع[3]، بهدف التوعية بالحاجة إلى وضع حد للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتكريم ضحايا العنف الجنسي في جميع أنحاء العالم، والإشادة بكل الذين تجاسروا فأخلصوا أوقاتهم للقضاء على هذه الجرائم وجادوا بأنفسهم في سبيل ذلك المقصد.

ومن الشواغل الدائمة ل ضحايا العنف الجنسي هو شاغلي الخوف والعار الاجتماعي اللذان يتعاضدان بشكل يمنع السواد الأعظم من ضحايا العنف الجنسي من التبليغ عنه. ويشير العاملون في الميدان إلى أنه في مقابل كل حالة اغتصاب واحدة يُبلغ عنها، توجد هناك 10 إلى 20 حالة اغتصاب لا يُبلغ عنها.

ورغم أن كثير من الحالات تتأثر مباشرة بتهديد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وحدوثها وموروثاتها، فإن التقرير السنوي للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، يركز على 19 حالة قُطرية تُتاح عنها معلومات موثوقة، ليبيا واحدة منها[4].

تهديد العنف الجنسي برز على السطح في ليبيا منذ الأيام الأولى من النزاع المسلح في ليبيا، عندما لجأت كتائب الأمن التابعة للعقيد القذافي[5] إلى استخدام القوة في محاولة منها لإخماد المظاهرات الشعبية التي اندلعت في العديد من مدن ليبيا في فبراير من عام 2011. يصعب تحديد حجم استخدام كتائب القذافي "للاغتصاب كسلاح في النزاعات"، وإن كان هناك خلاف بين الخبراء الدوليين حول أعداد الضحايا[6]، إلا أنه من "التقارير المتسقة من الناس، من المنظمات، من كيانات الأمم المتحدة وغيرها على الأرض ... كان هذا [العنف الجنسي] جزء من الترسانة، [من] الأسلحة التي تستخدمها قوات القذافي"، السيدة مارجوت والستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي في النزاعات. وبرزت لاحقا أدلة على أن استخدام العنف الجنسي جاء في إطار سياسة وضعها النظام وبتشجيع منه وليس حوادث فردية[7].

في مجتمع محافظ، يتعامل مع مسائل العنف الجنسي والاغتصاب بأنها عار اجتماعي، شكلت مزاعم العنف الجنسي[8] في الأيام الأولى من الثورة الليبية صدمة كبيرة وموجة غضب في أوساط المجتمع الليبي والدولي، وكما وصفها الدكتور شريف بسيوني، رئيس اللجنة الدولية للتحقيق في ليبيا، "هستيريا ضخمة".

استخدام العنف كسلاح حرب في ليبيا، ، لم يتوقف بأسر ومقتل العقيد معمر القذافي، في أكتوبر 2011، بل هو مستمر الى الآن، ويُمارس على نطاق واسع وخاصة في السجون والمعتقلات في ليبيا. لقد تحصلت منظمة التضامن على شهادات من ضحايا العنف الجنسي، رجال ونساء وأطفال، تعرضوا للاعتداء والتحرش الجنسي في المعتقلات والسجون؛ في الشرق في سجن قرناده (البيضاء) وسجن الكويفيه وسجن الشرطة العسكرية (بنغازي)، وفي الغرب في سجن معيتيقه (طرابلس) وسجن الجوية (مصراته) وغيرها من السجون والمعتقلات التي تسيطر عليها المليشيات المسلحة.

كما تتعرض النساء والفتيات المهاجرات بوجه خاص للاغتصاب، والبغاء القسري، وغيرهما من أشكال العنف الجنسي. ويتعرض كثيرون لممارسة البغاء بالإكراه وللاستغلال الجنسي في ظروف تصل إلى مستوى الاسترقاق[9] .ولا يقتصر ارتكاب هذه الجرائم على المهربين، والمتاجرين في البشر، والشبكات الإجرامية، وإنما شمل في بعض الحالات أفرادا من الشرطة والحراس المرتبطين بوزارة الداخلية. كذلك تورط في تلك الانتهاكات خفر السواحل وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية حيث تم توثيق محاولة قاصر صومالية الجنسية الانتحار بعد تعرضها للضرب والاعتداء هي وخمسة فتيات من نفس جنسيتها، بمركز احتجاز شارع الزاوية في العاصمة طرابلس[10] والذي يعرف "بـمركز حماية الفئات المستضعفة" التابع "لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية". وتم أيضا توثيق اعتداء جنسي في جهاز الأمن الداخلي في سجن الكويفية[11].

كذلك تم توثيق ضلوع "تنظيم الدولة الإسلامية"، داعش، في عمليات اختطاف النساء والأطفال والاعتداء عليهم جنسيا. وقامت السلطات الليبية باحتجاز عدد من النساء والفتيات اللاتي تم تحريرهن من قبضة تنظيم داعش، واحتجازهن في ظروف محفوفة بالمخاطر. فقد قامت قوات الأمن في مصراته، في أعقاب العمليات العسكرية في سرت ضد تنظيم داعش بالتحفظ على ما لا يقل عن 117 امرأة ليبية وأجنبية، ومنهن الكثيرات ممن عانين من الانتهاك البدني والجنسي، ثم نقلتهن الى سجن الجوية في ديسمبر 2016. ومن بين هؤلاء النساء، تم الافراج عن 31 امرأة في أبريل 2017، بعد أن برأتهن لجنة من النيابة العامة من تهم الإرهاب. وتم ترحيل حوالي 45 مرأة وطفل إلى بلدانهم غانا[12] والصومال[13] وتونس[14]. أما المتبقيات فلا زلن محتجزات تعسفاً دون مراجعة قضائية. وتلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقارير تفيد بتعرض النساء المحتجزات في سجن الجوية لانتهاكات بدنية وجنسية[15].

ظهور وانتشار أنماط العنف الجنسي في ليبيا يعود إلى نشأة وتجدد النزاعات والتطرف المصحوب بالعنف، مما ترتب على ذلك انتشار الأسلحة والمليشيات والنزوح والتهجير وانهيار سيادة القانون، ومن ثم لمعالجة والحد من العنف الجنسي في ليبيا، ضرورة تبني السلطة التشريعية الليبية لتشريع لمكافحة الاتجار بالبشر وفقاً للقانون الدولي، ومعالجة مسألة الترابط بين العنف الجنسي والاتجار المرتبطين بالنزاعات وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2331 لسنة 2016.. وإلى أن يتحقق ذلك يجب على الحكومة الليبية:

- إخضاع جميع الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي للتحقيق والملاحقة القضائية، وتوفير الحماية والخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية الشاملة والتعويضات للضحايا،
- التعامل مع القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي بكل خصوصية لحماية هوية الضحايا، ممن يرغبون في بقاء هويتهم مخفية لاعتبارات اجتماعية أو خوف من الانتقام،
- الإفراج عن جميع أولئك المحتجزين تعسفا ومن دون أساس قانوني، وخاصة أولئك الناجون من الاتجار والتعذيب والاغتصاب،

- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المحتجزات من التعرض للعنف الجنسي والاستغلال الجنسي، بدأً بتوظيف حارسات في الأقسام المخصصة للنساء في أماكن الاحتجاز والسجون والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية،

- تيسير ودعم عمل خبراء الأمم المتحدة المتخصصين في قضايا العنف الجنسي وتمكينهم من مقابلة الضحايا[16]،

- فصل الأحداث عن البالغين في السجون حتى لا يتعرضوا للعنف الجنسي، وتكثيف زيارات أولياء الأمور ومندوبي الرعاية الاجتماعية لهم،

- إعادة النظر في سياسة الهجرة في ليبيا واتخاذ تدابير للحماية من أجل التخفيف من خطر العنف الجنسي في سياق احتجاز المهاجرين،

- ألا تفترض، دون أدلة موثوقة، أن من يفلتون من قبضة تنظيم داعش متواطئون مع التنظيم وإنما ينبغي معاملتهم كضحايا للإرهاب[17]، و

- تكثيف حملات التوعية والتدريب والتأهيل من أجل التقليل من الشعور بالعار الاجتماعي، مما يشجع الضحايا على الإبلاغ عن الانتهاكات.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس – ليبيا

---

[1] الأمم المتحدة: "اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، 19 حزيران/يونيه".

[2] في 19 يونيو 2015، أعلنت الجمعية العامة للأمم في قرارها رقم (A/RES/69/293) يوم 19 يونيو من كل عام بوصفه اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع. ووقع الاختيار على ذلك التاريخ للتذكير باعتماد قرار مجلس الأمن 1820 (2008) في 19 يونيو 2008، الذي ندد فيه المجلس بالعنف الجنسي الذي تتخذ منه الجماعات الإرهابية والمتطرفة وغيرها أسلوبا من أساليب الحرب لإذلال المدنيين، فضلا عن أنه — أي العنف الجنسي — يمثل عقبة في سبيل بناء السلام.

[3] يشير مصطلح "العنف المرتبط بحالات الصراع" إلى الاغتصاب والتجارة الجنسية والبغاء القسري والحمل القسري والإجهاض القسري والتعقيم القسري والزواج القسري وغيرها من أشكال العنف الجنسي مما لها نفس الأثر الذي تتعرض له النساء والرجال والفتيات والفتيان سواء كان ذلك تعرضا مباشرا أو غير مباشر مما يتصل بالعنف اتصالا مؤقتا أو جغرافيا أو عرفيا.

[4] الأمم المتحدة، تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن **حول العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ليبيا:** (تقرير عام 2015)، الصفحة 23؛ (تقرير عام 2016)، الصفحة 18؛ (تقرير عام 2017)، الصفحة 17؛ و (تقرير عام 2018)، الصفحة 16.

[5] العقيد القذافي نفسه تعرض للعنف الجنسي عندما تم أسره يوم 20 أكتوبر 2011.

[6] وكالة رويترز: "الأمم المتحدة: الاغتصاب يستخدم كسلاح حرب في ليبيا وأماكن أخرى"، 10يونيو 2011. مقتطف من التقرير، "قال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو يوم الأربعاء إن محققي المحكمة الجنائية الدولية لديهم أدلة تربط الزعيم الليبي معمر القذافي بسياسة اغتصاب المعارضين وقد توجه اتهامات منفصلة بشأن هذه القضية. يبدو أن شريف بسيوني، رئيس لجنة تحقيق في الأمم المتحدة التي ذهبت إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون والقذافي، يلقي بظلال من الشك على تقرير المحكمة الجنائية الدولية يوم الخميس، على الرغم من أن تقرير فريقه اتهم القوات الحكومية بالقتل والتعذيب والاختطاف. وقال بسيوني إن كل جانب اتهم الآخر بنشر مقاتلين مسلحين بعقاقير عاجزة للقيام بعمليات اغتصاب، مما خلق ما وصفه "بالهستيريا الضخمة" في ليبيا. كشف فريقه عن أربع حالات مزعومة فقط – إيمان العبيدي التي زعمت أنها تعرضت للاغتصاب الجماعي من قبل

رجال الميليشيات الموالية للحكومة وثلاث نساء في مصراتة قالوا أنهن تعرضن للاعتداء الجنسي. هل يمكننا استنتاج أن هناك سياسة منهجية للاغتصاب؟ قال بسيوني "في رأيي لا نستطيع في الوقت الحالي، الأرقام محدودة للغاية". لكن مارجوت والستروم، وزيرة سويدية سابقة والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي في النزاعات، قالت "إن المعلومات التي جمعها مكتبها دعمت وجهة نظر مورينو أوكامبو". وأبلغت الصحفيين "كل ما نراه ونسمعه يشير إلى ذلك"، وأضافت: "ما لدينا هو التقارير المتسقة من الناس، من المنظمات، من كيانات الأمم المتحدة وغيرها على الأرض، من الصعب إعطائك رقمًا، لكن هذا جزء من الترسانة، الأسلحة التي تستخدمها قوات القذافي"".

[7] أبرز الأدلة، التسجيل لمحادثة هاتفية بين البغدادي المحمودي، رئيس وزراء القذافي، والطيب الصافي أحد المقربين من القذافي، يتحدثوا فيها عن وجود أعداد كبيرة من قوات القذافي داخل مدينة زوارة، يوم 14مارس 2011. الاثنان لم يتحدثا صراحة عن الاغتصاب، ولكن تلميحا، ولم يندد أو يستنكرا الأمر، بل أجازوه. التسجيل نشر على موقع YouTubeبتاريخ 4 سبتمبر 2011، (الرابط).

[8] بدأت المزاعم عندما دخلت مواطنة ليبية، يوم السبت الموافق 26 مارس 2011، إيمان العبيدي، فندق ريكسوس في طرابلس، يقيم فيه صحفيون ومراسلون أجانب، وأدعت أنها "تعرضت للتعذيب والاغتصاب على أيدي رجال القذافي"، وصرخت "انظروا إلى ما يحدث.. مليشيات القذافي تختطف النساء بالسلاح وتغتصبهن.. إنهم يغتصبونهن". قناة الجزيرة: "ليبية تتهم كتائب القذافي باغتصابها"، 27 مارس 2011. قناة فرانس 24: "فرار الليبية التي اتهمت قوات القذافي باغتصابها إلى قطر"، 9 مايو 2011.

[9] الأمم المتحدة: "تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن حول العنف الجنسي المتصل بالنزاعات"، 29 مارس 2019، الفقرة رقم (55).

[10] مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شمال: "عنف جنسي غير معقول ضد النساء والفتيات المهاجرات في مركز احتجاز شارع الزاوية بطرابلس - تجويع ومحاولات انتحار من اليأس. نحث على الإفراج الفوري عنهن وحمايتهن"، 8 يونيو 2021.

[11] الأمم المتحدة: "تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن حول العنف الجنسي المتصل بالنزاعات"، 23 مارس 2018، الفقرة (47).

[12] بوابة الوسط: "ترحيل 11 نزيلة من ضحايا «داعش» بسجن النساء في طرابلس إلى غانا"، 17 ديسمبر 2020.

[13] بوابة الوسط: "محاولات لسبة لطي ملف «الداعشيات» الأجانب وأبنائهن"، 17 يناير 2021.

[14] جريدة الشرق الأوسط: "ليبيا ترحل 24 امرأة وطفلاً من أسر «داعش» إلى تونس"، 10 نساء و14 طفلاً، 19 مارس 2021. هيومان رايتس ووتش: "تونس تسترجع ستة أيتام من ليبيا"، 6 فبراير 2020. وذكرت المنظمة في تقريرها أنه "تأتي إعادة الأيتام هذه بعد عمليات مماثلة أخرى في 2017 و2018 عندما أعادت السلطات ثلاثة أطفال يُشتَبه بانتماء أهاليهم إلى داعش من ليبيا".

[15] الأمم المتحدة: "تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن حول العنف الجنسي المتصل بالنزاعات"، 23 مارس 2018، الفقرة (48).

[16] من التجربة في التعامل مع هذه القضايا، وجدنا في منظمة التضامن أن بعض الضحايا يفضلون الحديث مع خبراء غير ليبيين بسبب شعورهم بالحرج في الحديث عن هكذا انتهاكات مع ليبيين.

[17] استجابة لتزايد التطرف العنيف، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم(S/RES/2331)، وهو أول قرار يتناول العلاقة بين الاتجار والعنف الجنسي والإرهاب والجريمة المنظمة. واعترافا بالعنف الجنسي كتكتيك للإرهاب، أكد كذلك أن ضحايا الاتجار والعنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية ينبغي أن يكونوا مؤهلين للحصول على الإنصاف الرسمي كضحايا للإرهاب.